

# البديل

حرية  
عدالة  
مواطنة

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

Issue (189) 26/04/2015

www.al-badeel.org

العدد (١٨٩) ٢٦/٠٤/٢٠١٥ م

## غياب المعايير لدى "المعارضات" السورية



حسام ميرو

المعارضين والمعارضة على أراضي دول متعددة، وهو ما يفرض عليها شكلاً من أشكال العلاقة مع تلك الدول، لكن ذلك لم يكن يعني بالضرورة، ولا يجب أن يعني، تلاشي سيادة القرار السياسي، وتحوله إلى مجرد صدى لسياسة الدولة المضيفة، وتوجهاتها الأيديولوجية والمصلحية، وهو ما حول بعض المعارضين إلى وكلاء في حرب بين الدول الإقليمية، وحول العمل المعارض إلى ساحة مناكفة، ما أفقد تلك الهيئات قدرتها لأن تكون ممثلاً وطنياً حقيقياً لقضية شعبها.

ما زالت معظم المعارضات تفتقد إلى معايير داخلية وخارجية، بما فيها تلك التي تدعي وجودها، فالمسألة ليس فيما يقوله هذا التشكيل السياسي أو ذلك عن نفسه، وإنما ما يصدر عنه من مواقف، وما يتخذ من خطوات تجاه كوادره وتجاه الآخرين، وما هو مؤسف أنه على الرغم من الحجم الكبير من النقد الذي وجه إلى المعارضة، وبعضه تناول هيئات بعينها، إلا أن سلوكها بنم عن موقف ثابت في ضم الأذنين، وتجاهل كل النقد الذي يطالها. ليست الدعوات الراهنة، أو التي ستأتي، بقدرة على إحداث تغيير جدي، في بناء معارضة وطنية حقيقية، إذا لم تبدأ المعارضات السورية بوضع معايير لمعنى العمل الوطني، وأهدافه، وللعلاقات بين أطراف المعارضة نفسها، ومحددات التعامل مع القوى الإقليمية والدولية.

تلتقي، فعلى الرغم من معظم القوى كانت تتشارك في شعار «إسقاط النظام»، لكنها كانت مختلفة تقريباً على كل شيء، بما فيه شكل ومضمون إسقاط النظام، وربما كان ذلك مقبولاً في نطاق اختلاف الرؤى حول طريقة الوصول إلى الهدف السياسي، لكنه ليس مقبولاً من جهة عدم القدرة على إيجاد صيغ عمل مشتركة، فإذا كانت كل القوى التي شاركت آنذاك متفقة على ضرورة التغيير السياسي وأهدافه فما الذي يمنعها من التعاون؟.

الكثير من الخلافات بين أطراف المعارضة كان سببها هو التنافس على سورية ما بعد إسقاط النظام، وهو مؤثر على خفة في الوعي السياسي، ونقص في تحليل بنية النظام الداخلية، وما لديه من أوراق محلية وإقليمية ودولية، والسيناريوهات التي وضعها لمواجهة الحالات المختلفة. وعلى الرغم من أن معارضين كثر نبهوا من مخاطر التفكير بطريقة «سلخ جلد الدب قبل اصطياده»، إلا أنهم أنفسهم تصرفوا بهذه العقلية، ووقعوا في فخ ما نبهوا منه، وهو ما يعني أن ذلك التنبيه لم يكن سوى قول حق يراد به باطل، أو في أحسن الأحوال تعبير عن انفصام بين الوعي والإرادة.

وإذا ما أخذنا الطريقة التي بنت فيها «المعارضة» علاقاتها الإقليمية، فإننا سنجد غياب المعايير في تلك العلاقة، فإذا كان مفهوماً، على المستوى الموضوعي، أن الحالة السورية، استدعت وجود

هناك دعوتين اليوم، كما يشاع، للم شمل «المعارضة» السورية، الأولى مصرية والثانية سعودية، وما زال غياب أجندة الدعوتين هو السمة الأبرز لهما، ويبقى الحراك محصوراً في الحالة الأولى، كما هو واضح حتى الآن، بمن هم مقربون من مصر، من دون أن يكون للكثير من قوى «المعارضة» أي دور في تحديد شكل الدعوة ومضمونها، وهو أمر ليس جديداً على الكثير من الدعوات أو المؤتمرات التي جمعت أطراف في «المعارضة»، وهو ما منع تلك المؤتمرات من ولادة مخرجات لها صفة الديمومة، وقبل كل شيء، قابلية الحياة، ووضع أسس للعمل المشترك. ما هو غريب أن أحداً ممن حجزوا لهم أماكن في واجهة المعارضة وفي تمثيلها إقليمياً ودولياً غير معني بمراجعة مسيرته، وتقديم نقد جدي لها، والوصول إلى جردة حساب حول أين أخطأ وأين أصاب، وأين كانت العوامل الذاتية هي سبب الفشل وأين لعبت العوامل الموضوعية الدور الأكبر، وربما لو حصل ذلك لكننا اليوم أمام حالة مختلفة عما نحن عليه ولو جزئياً، فعلى الأقل كان بالإمكان رؤية تحولات في تركيب البيت الداخلي، وإعادة ترتيبه بناءً على الاستنتاجات، لكن شيئاً من ذلك لم يحصل، ولا يبدو أننا سنشهد ذلك قريباً.

منذ مؤتمر توحيد المعارضة في القاهرة في تموز 2012 بدأ أننا أمام تصورات سياسية يصعب أن

تتقاسمها أربع قوى رئيسية

# تفاصيل الخريطة العسكرية في حلب وريفها

عصام عطا الله



تدخل الثورة السورية عامها الخامس، وما زالت تمر بحالات مخاض لما تنته، إذ لم تتشكل بعد كل هذه الأعوام خريطة سياسية وعسكرية واضحة لسورية المستقبل، وتعد حلب نموذجاً لهذا الغموض، وربما كان هذا الغموض سبباً رئيساً وراء عدم تحرير حلب حتى الآن، فهناك اعتبارات داخلية عدا عن الحسابات الخارجية. فتتقاسم أربع قوى رئيسية السيطرة على مدينة حلب وريفها، وتتلاقى هذه القوى في نقاط ساخنة وباردة، وكل الخطوط الفاصلة بينها خطوط وهمية قابلة للتبدل والتغير في أية لحظة.

يسيطر النظام على الجهة الغربية من مدينة حلب إضافة لمخيم النيرب والسفيرة ومدينتي نبل والزهراء «الشيعيتين»، ويحاول النظام الالتفاف على «الثوار» في المناطق المحررة، ومحاصرتهم داخل مدينة حلب، رغم أنه مهدد بالحصار ضمن الأحياء الغربية، إذ لا يملك النظام طريقاً للإمداد نحو المدينة سوى طريق خناصر العسكري المههد بفقد.

أما تنظيم «الدولة الإسلامية» فيسيطر على الريف الشمالي الشرقي، والشرقي لمحافظة حلب فيمتمد تنظيم «الدولة الإسلامية» من احتميلات ودايق في الشمال إلى الباب والراعي ومنبج وجرابلس ومسكنة والخسفة حتى ريف الرقة وعين العرب، وهناك نقاط تماس للتنظيم مع كل القوى الأخرى، فله نقاط مع النظام، ومع «الثوار»، ومع الأكراد.

وتنحصر سيطرة الأكراد على المناطق ذات الغالبية الكردية، سواء في عين العرب وريفها أو عفرين وريفها، وهي تشكل مساحات واسعة، إذ يزيد عدد القرى عن 700 قرية وبلدة، وخاض الأكراد، وما يزالون معارك ضارية ضد تنظيم «الدولة الإسلامية»، وحصلت بعض المواجهات مع «الثوار» عبر عمر الثورة، بينما لم تحدث أية حالة صدام بينهم وبين قوات النظام السوري.

ويسيطر «الثوار» على ما تبقى من المناطق في مدينة حلب أو ريفها، أي يسيطرون على أحياء حلب القديمة وأحياء حلب الشرقية والجنوبية وأجزاء من أحياء حلب الشمالية، إضافة لسيطرة «الثوار» على ريف حلب الشمالي والريف الغربي، إضافة لأجزاء واسعة من الريف الجنوبي، وهناك عشرات من نقاط التماس بين «الثوار» وقوات النظام، كما يخوض «الثوار» اشتباكات مستمرة مع تنظيم «الدولة الإسلامية»، ولا سيما على محوري تل مالد قرب مارع، وصوران.

وتتميز صفوف «الثوار» بالتنوع، إذ يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أصناف رئيسية، وهي فصائل السلفية الجهادية، والفصائل الإسلامية المعتدلة، وفصائل الجيش الحر والفصائل ذات التوجه الوطني.

ويشهد الواقع الميداني لتحولات الثورة السورية أنّ هذه التقسيمات غير صارمة، وغير مستقرة، وترتبط غالباً بالقادة دون الأفراد، فقد تؤدي خسارة القائد لانتهاء الفصيل أو ضعفه، كما حصل مع أحرار سورية ولواء التوحيد، ويلعب المال السياسي دوراً كبيراً في تبدل الولاءات إذ يحتاج المقاتلون لرواتب يعيشون بها، كما يلعب التمويل العسكري دوراً رئيساً في بناء تحالفات وانحياز أخرى، يقول الناشط أبو عبدالله من ريف حلب: «تبديل الولاءات هنا يختلف عن تبدل الولاءات المعروفة، فالثائر السوري لا يرى حرجاً بالانتقال من فصيل لآخر، ما دام الفصيل الجديد يهدف لإسقاط الأسد، وكثيراً ما ينخرط الثائر في صفوف فصيل ما

أو تجمع جديد، فعاصفة الشمال أعلنت اندماجها بلواء التوحيد لتتخلص حينها من اعدادات تنظيم «الدولة الإسلامية»، وكذلك اندماج لواء الفتح في تل رفعت في لواء التوحيد.

ومن المفارقات أنّ صراع فصيل ما مع آخر لا يعني بالضرورة امتداد الصراع لكل كتائب التنظيم، فالنصرة تعاونت مع صقور الشام في تشكيل الهيئة الشرعية، وتقوم بحملة ضد ألوية صقور الشام في الريف الجنوبي في الحاضر وبردة بتهمة السلب والنهب والاعتداء على المدنيين. والقتال الذي حصل بين جبهة ثوار سورية والنصرة في إدلب لم ينعكس على تعاون الفصيلين في الجنوب السوري.

وليس بالضرورة امتداد الصراع إن حصل لكل الأفراد، إذ غالباً ما يبقى محصوراً بالقيادات، وليس أدل ذلك من الصراع الذي حصل بين النصر، وحركة حزم التي يقدر عدد منتسبيها بالألاف، فما أن حلت القيادة حتى أعلنت الفصائل المنضوية تحتها انفصالها عن حركة حزم، واستقلاليتها أو اندماجها في تشكيلات أخرى.

وتشهد جبهات القتال في حلب وريفها أنّ كل الفوارق تزول، ولا سيما عند استشعار الخطر كما حصل عند تقدم النظام في الريف الشمالي لساعات قبل أن يعيد «الثوار» ترتيب صفوفهم، ويدحروا قوات النظام، ويكبدوها مئات القتلى.

وما زالت الساحة الحلبية غير ثابتة على صعيد بناء وولادة تحالفات جديدة كان آخرها ولادة الجبهة الشامية في 25/12/2014م التي ضمت الجبهة الإسلامية، وجيش المجاهدين، وحركة نور الدين الزنكي، وتجمع فاستقم كما أمرت، وجبهة الأصالة والتنمية، وربما ينهار التحالف غداً ليتشكل بعد غد تحالف جديد.

ولعب تنظيم «الدولة الإسلامية» دوراً سلبياً في مسيرة كل الفصائل على اختلاف توجهاتها، فلم تتمتع الفصائل السلفية فقط عن قتال تنظيم «الدولة الإسلامية» بداية، إذ امتنعت أغلب الفصائل الثورية بداية عن قتال التنظيم معتبرين ذلك حرجاً للثورة عن عدوها الأول المتمثل بنظام الأسد، قيل أن تندم معظم الفصائل، وتدرك أنّ التنظيم لا يقل خطراً عن النظام.

وتؤشر التغييرات السياسية والعسكرية أنّ الساحة السورية أمام حالة مخاض طويلة وعسيرة لن تنتهي بسقوط النظام، بل ستبدأ حقيقة بزوال النظام.

بحكم وجوده في منطقة ما... وتمثل جبهة النصر وأحرار الشام وجبهة أنصار الدين، وحركة شام الإسلام تيار السلفية الجهادية، ويمثل السوريون الغالبية الساحقة في حركة أحرار الشام وجبهة النصر، في حين يشكل القوقاز العمود الفقري لجبهة أنصار الدين، ويمثل المغاربة المكون الرئيس لحركة شام الإسلام، ولا يزيد عدد مقاتلي جبهة أنصار الدين وحركة شام الإسلام عن 800 مقاتل، بينما يقدر عدد مقاتلي النصر في حلب وريفها بأقل من ألف مقاتل، ولا سيما عقب توجه أعداد كبيرة للمشاركة بمعارك إدلب، ويعد وجود أحرار الشام ضعيفاً مقارنة مع حضورها في إدلب إذ تلقت أحرار الشام ضربات موجعة من تنظيم «الدولة الإسلامية» الذي قتل واعتقل أبرز قادة الحركة في حلب وريفها، فقد قتلت أبو خالد السوري، وأكثر من مئتي مقاتل للحركة قرب مسكنة.

ودفعت التيارات السلفية الثمن باهظاً عندما أجمت بداية عن قتال تنظيم الدولة، فانشقت أعداد كبيرة ولا سيما الأجنبي عن «النصرة» حتى كادت «جبهة النصر» تذوب في حلب قبل أن تعيد تماسكها فيما بعد، كما تعرض قادتها لعمليات اغتيال وتصفية من قبل تنظيم الدولة «الإسلامية».

وتتميز التنظيمات ذات التوجه السلفي بالتنظيم، والقدرة القتالية العالية، والطاعة للقادة، وقد قامت بعدد من العمليات النوعية زلزلت النظام في حلب.

ويمثل لواء التوحيد وجبهة الأصالة والتنمية وجيش المجاهدين الذي شكل من عدد من الفصائل والألوية كحركة نور الدين الزنكي، ولواء الأنصار، ولواء أمجاد الإسلام، ولواء جند الحرمين، وتجمع فاستقم كما أمرت، وكتائب الصفوة وغيرها من الفصائل، وانسحب بعضها لاحقاً، وتولى جيش المجاهدين محاربة تنظيم الدولة وطرده من مدينة حلب، ونجح بذلك مطلع عام 2014م، ويتبنى نهجاً إسلامياً معتدلاً ومقبولاً داخلياً وخارجياً.

بينما تمثل حركة حزم، والفرقة 16 ولواء أحرار سورية، والجلس العسكري ما يسمى التيار الوطني، ولا تنفي صفة الوطنية الصفة الإسلامية عن منتسبي هذه الفصائل، كما لا تعني صفة الإسلامي نفي صفة الوطنية عن الباقيين.

وتبقى هذه التشكيلات قابلة للتضخم بقدر ما هي قابلة للزوال، وزوالها يعني انخراطها لأسباب ما في تشكيل

# المعارضة السورية وإعادة ترتيب سلم الأولويات



■ باسل أبو حمدة\*

وتبعاته الكارثية، التي مزقت النسيج الاجتماعي العراقي مرة إلى الأبد ووضعت في مواجهة المجهول. وفي سياق استقرار مآلات هذه التحركات، لا بد من أن تشمل وقفة التأمل هذه طبيعة الجهات الراعية والداعمة لها وتاريخها المتشعب بالسواد في مناطق أخرى من العالم على غرار ما شهدته دول أميركا اللاتينية، على سبيل المثال لا الحصر، عندما كانت سفارات الولايات المتحدة ومندوبي الـ "سي آي ايه" يشكلون غرف عمليات تدير الصراعات السياسية على السلطة كما يحلو لها، وتطيح بأنظمة وتنصب أخرى في تلك الدول، التي تمكنت من كسر حالة الاختراق الأميركية بوحدة قواها الوطنية وتركيز مشروعها الثوري وجهودها ضمن حدود الوطن مرسخة قواعد عمل سياسي بديل يقطع مع التدخل الخارجي القادم من الشمال في هذه الحالة، التي قدمت تجارب وطنية خلّاقة، وتصدت لمشايخ أميركية عملاقة أوصلت جماعات "الكونترا" في نيكاراغوا إلى سدة الحكم بعد أن تمكنت بقوة الحرب الأهلية من إخراج الجبهة الساندينية من السلطة بصورة مؤقتة.

خلاصة القول، لا حاجة لقوى التغيير في سوريا لتجريب ما هو مجرب، وأن تزيد من تكاليف الثورة السورية، التي فاقت الخيال، ولم تعد تحتل الأخطاء حتى لو كان مرتكبها من أصحاب النوايا الحسنة، ذلك أن ثورة تدعمها الإدارة الأميركية وأزعرها في المنطقة والعالم وأنظمة إقليمية لن ترقى إلى مستوى مواجهة التحديات الحقيقية، التي تواجه قضيتها الوطنية، ولن تتمكن من الارتقاء بالعامل الذاتي أو الأداة الثورية إلى موقع الفعل والتأثير إن لم تسع إلى طي صفحة المظلات الخارجية الإقليمية والدولية، ونقل ركيزة العمل المعارض إلى الداخل السوري، وتشكيل جبهة وطنية عريضة تضم أوسع قدر ممكن من القوى السياسية الفاعلة على قاعدة التناقض الرئيسي مع النظام، وإعادة الروح لشعار إسقاطه، الذي لا يشكل القاسم المشترك الأعظم بينها فحسب، بل ووحدة قياس تحالفاتها وتحركاتها الخارجية أيضاً.

كاتب فلسطيني

أطراف إقليمية ودولية مناهضة للتغيير السياسي لمهمة إطلاق مبادرات الحل بين حين وآخر، وذلك تبعاً لتقلبات ميزان القوى على الأرض.

قيل في السنة الأولى والثانية من الثورة السورية إنه لا ضير في تأخر لحظة الخلاص من النظام واسقاطه إذا كانت ثمرة ذلك التأخير تبلور ما يلزم من الصيغ السياسية والاجتماعية البديلة، التي لا يختلف اثنان على حاجتها الماسة لتشكيل على أسس ديمقراطية صحيحة، وأعتبرت تلك المرحلة ضرورة يمكن أن ينجح خلالها مهام ثورية، تمهد لاستلام قوى الثورة السلطة السياسية وتغفيها من خوض غمار تلك الاستحقاقات بعد التغيير السياسي، لكن يبدو أن ما يجري، حالياً، من تحضيرات وترتيبات تسوية لا تصب إلا في خانة ولادة ثورة مضادة من رحم الثورة نفسها أو الكثير من قواها السياسية ولا سيما في الخارج، لا سيما وأن هذه لا تملك أهلية تمثيل الشعب السوري ولم تتمكن، حتى الآن، من احتلال موقع بارز في الحراك الثوري على الأرض، ولم تشكل كذلك ولو جزء يسير من بيبضة القبان الثورية التي تمكنت من خلق حالة التماثل في ميزان القوى، الذي تتجاذب كفتيه قوى الثورة في الداخل من جهة والنظام وحلفاؤه من الجهة الأخرى.

في هذا السياق، تتجلى أبرز مؤشرات الثورة المضادة في إحداث انقلاب في سلم أولويات استحقاق التغيير السياسي في سوريا، وحرف التناقض الرئيسي مع النظام عن مساره الطبيعي، وذلك من خلال إعطاء ما يسمى بمحاربة الإرهاب الأهمية القصوى على جدول أعمال أي محاولة مقبلة للتسوية، وفي سائر التحركات الإقليمية والدولية بهذا الاتجاه، وليس أدل على ذلك من إصرار الإدارة الأميركية أن هدف تشكيل قوة عسكرية مكونة من عناصر معتدلة وتدريبها في تركيا، على سبيل المثال، هو محاربة القوى المتطرفة في سوريا، الأمر الذي يعزز رواية النظام السوري في هذا الاتجاه، ويقزم مهام التغيير الثوري، ويحصرها في هذا المربع الزائف في محاكاة لتجربة الصحوات في العراق، التي شكلت رديفاً لا يستهان به لتوجهات النظام الطائفي العراقي وحلفائه تحت مظلة الاحتلال الأميركي

تتبلور هذه الأيام صيغة أو صيغ خارجية جديدة بأدوات وطنية باتجاه حلحلة الاستعصاء المستحكم في الملف السوري، الذي سجل، أخيراً، تحركات دبلوماسية غير مسبوقة للمعارضة السورية، واجتماعات موسعة لأقطابها العسكريين والسياسيين في تركيا، كما وجهت الخارجية المصرية دعوات مبدئية لبعض أطرافها للاجتماع من جديد في القاهرة، بينما بدأت موسكو تتحدث عن إمكانية عقد مؤتمر ثالث في جنيف، ما يستدعي وقفة تأمل أخرى في مسار الحراك السياسي المحيط بالقضية السورية منذ أن تخلفت عن مخارج الربيع العربي، واستنقعت في وحل التعويل على العامل الخارجي بأشكاله المتنوعة، التي بدأت بالدعوة للتدخل العسكري المباشر، وانتهت باستجداء أطراف إقليمية ودولية لإبقاء شعلة الثورة السورية متوهجة وقضيتها العادلة حاضرة في المحافل الرسمية، وليس في وجدان الشعوب وقواها الديمقراطية المناصرة لها في أكبر عملية انحراف في تاريخ الثورات الاجتماعية على مر العصور.

لكن لا حاجة هنا لاستعراض تفاصيل ذلك المسار المتعثر بتسلسله الزمني وتوزعه الجغرافي بصورة ميكانيكية لتشخيص الداء واستخلاص الدروس والعبر، التي يمكن أن تشكل بداية حقيقية للخروج من حالة الاستعصاء، وتمهيد الطريق أمام حل سياسي أثبت ذلك المسار أن غربة سائر المحاولات السابقة لبلوغه تشكل العقبة الرئيسية في طريقه، من خلال غلبة وزن الخارج في المعادلة الداخلية السورية، والصورة الباهتة للعامل الذاتي فيها، الأمر الذي لا ينسجم مع ما تقدمه مجريات الأحداث من معطيات على الأرض السورية، ولا يعكس موازين القوى الحقيقية في ميدان الصراع، التي تقدم صورة مغايرة تماماً لما يجري في أروقة الخارج، الذي يبدو، في أحسن الأحوال، أنه يكسب النظام السوري ما يخسره في مشهد الصراع العسكري المحتدم منذ ما أربع سنوات، وربما هذا ما يفسر تصدي

# النظام الفاقد للشرعية الباحث عن أخرى

■ فيكتور يوس بيان شمس



تستمد الأنظمة مهما اختلفت أشكالها ومضامينها شرعية وجودها من عصبية، كانت طبيعة الحال، نتاج لتطور تاريخي، على أساسه تضع برامجها، وتمارس صلاحياتها في السلطة، سواء كانت هذه الأنظمة، إقطاعية، أم رأسمالية، أو حتى اشتراكية، عاد بها الزمن خطوات إلى الوراء، لتتلاشى، أو لتضطر في لحظة ضعف عن مواكبة الزمن، إلى أن تضع يدها بيد خصومها في مخالفة واضحة لعصبية باتت في طور اضمحلالها: أليس هذا ما حدث لـ "الاتحاد السوفييتي" السابق، وما يحدث في كوبا هذه الأيام؟ وقد يسير التاريخ أعرجاً، في مخالفة واضحة لمنطقه الطبيعي الذي جهدت في توضيحه وإثباته كل قوانين الديالكتيك والمادية التاريخية التي تفترض أن السياسية ما هي إلا صراع الطبقات، ليثبت بالملحوس، أن التاريخ لا يشبه بعضه، وأن قوانينه التي قد تصح في مكان، قد لا تصح في آخر، فالتطور في بنية ما، قد يتزامن بشكل في غاية التعقد مع تخلف متقن في بني أخرى، أليس هذا أيضاً ما حدث في العالم العربي من أقصاه إلى أقصاه، والذي تجدد فيه أنماط الإنتاج الاستبدادية بأشكال في غاية البراعة والدهاء؟ تنتقل النظم بصراع، عادة ما يكون طاحناً، من عصبية إلى أخرى، هذا ما حاول إثباته ابن خلدون قبل حوالي ستة قرون، في ابتداعه أطوار الدولة الخمسة، وإضاءته على أسباب نشوئها واضمحلالها، قبل تطور النظرية في مألها الأخير، أي قبل ظهور صراع الطبقات. على هذا، دخلت المجتمعات العربية طور استقلالها الصاعد نسبياً، لكن في حقبة تاريخية عامّة، تتسم أساساً بانحطاطها وتخبّطها. يشهد على ذلك هيمنة الاستعمار الخارج حديثاً على مقدّرات مستعمراته، ومرحلة من التعدّد "الديموقراطي"، كانت سمتها الأبرز، صراعات دموية، وانقلابات، وافتقار للبرامج والسياسات التنموية والاجتماعية، وغياب شبه تام، للعدالة الاجتماعية. وسيان، أن تدرّك النظم ذلك من تلقاء نفسها، أم بتبنيها من الاستعمار نفسه، إذ يُثبت، إن تم إثباته، أن الانقلابات التي نجحت في السيطرة على البلدان التي قامت بها، ما هي إلا استكمال لما تم البدء به، أي عودة مستمرة في التاريخ إلى الوراء، لم تتوقّف سوى بالوهم، واستنتاجاً على شكل أسئلة: ماذا لو لم يوجدوا "إسرائيل" بالتزامن مع ذلك "الاستقلال"؟ من أي عصبية كانت ستستمد الانقلابات شرعيتها؟ ولا يجوز السؤال بسدّاجة هنا: لماذا لا تحكم هذه البنية وفقاً لآليات ديموقراطية كذلك السائدة في الغرب؟ لأن اختلاف التطور التاريخي في البنيتين، يجيب من تلقاء نفسه. إذ، إنها "إسرائيل"، أفة هذا العصر، وثقبه الأسود، مقاومتها واجبة طال الزمان أم قصر (والأفضل أن يطول)، مهما كبرت التضحيات، وكان من نتائجها تراكم التخلف والجهل والظلم والتشوّه والفساد.

إنها «إسرائيل»، عصبية السلطة، وسبب بقائها، لا في نظام دون الآخر، بل هي ناظم حركة التناقضات في الأمة الواحدة، فهذا ممانع، وذلك معتدل، والآخر محايد، وغيره مساند عن بعد. لكن الزمن لا يقف ساكناً، فالحركة، وإن كانت في عموميتها مشوهة، تغيب فيها البرامج والمشاريع، حتى بالنسبة لقوى التغيير، يبقى النظام بممارساته، سبب القيام عليه، في ترجمة حرفية للقانون الجدلي الأثير: «التراكم الكمي، يؤدي إلى تطور نوعي». وفي الترجمة الحرفية لهذا القانون، كانت الثورة، والثورة، هي القطع مع مرحلة، للولوج إلى أخرى. وهي بهذا، تصارع نظام يقاوم الموت باضمحلال حججه، أي بفقدان عصبية، وانفضاحه. والمسألة هنا، ليست في ثورة تتنازل عن حق، بل في نظام تهاون في العمل على إعادة الحقوق، بل فاق من يدعي مقاومته، لجهة التدمير والتهجير، وإعادة البلاد عشرات السنين إلى الوراء، فيما يحتل العدو الفضاء الكوني، علماً، وتقدماً، وتطوراً. فقدان "الشرعية" بالنسبة للنظام السوري مثلاً، ليست نهاية اللعبة، فـ "الشرعية" الأولى (مقاومة "إسرائيل")، كانت سبب سكوت الداخل عليه طوال عقود. أما وقد تلاشت بعد افتضاح زيفها، فلا بأس بلعب آخر الأوراق، أي استجلاب الشرعية من خارج، يتكامل معه، في عملية تصميم إسلام يناسب "إسرائيل"، مع ما يقتضيه ذلك من ابتكار للعنف والإرهاب، فكان "داعش" أبداع منتجاته. إنها شرعية "مكافحة الإرهاب". وماذا يريد الخارج أفضل من نظام ضعيف هزيل، يعرفه بدقة، ويعرف قدراته، ويقدر خدماته على مدى عقود؟ وهي "شرعية" تستجلب استجاباً، بالترهيب والترغيب، بتقديم أوراق اعتماد جديدة، تحمل المعنيين معاً. هذا على الأقل ما يفهم من تصريحات بشار الأسد

الأخيرة لجريدة "أكسبرسن" السويدية: «طالما ينمو الإرهاب في بلدان أوروبية مختلفة لا تستطيع السويد أن تظل آمنة. وطالما كانت الحديقة الخلفية لأوروبا، وخصوصاً حوض المتوسط وشمال أفريقيا في حالة من الفوضى وتعج بالإرهابيين. لا يمكن لأوروبا أن تكون آمنة، وبالتالي، نعم أتفق مع الرأي القائل بأن هذا يشكل تهديداً رئيسياً، لكن لا يمكن أن تسميه محلياً، بل هو تهديد». إذاً، سيهدد "الإرهاب" دولاً هادئة، وادعة، كالسويد. وهي للمناسبة واحدة من أكثر الدول استقطاباً للاجئين السوريين الفارين من الجحيم الذي أوصل النظام سوريا إليه. عدّة عاصفير بحجر واحد. سيستفاد من وجود اللاجئين للقول: "هل فهمتم لماذا فعلنا ما فعلنا؟ لماذا شرّدناهم، فيما تستقبلونهم أنتم؟"، واستطراداً: "لا بديل غيرنا، لن تسقطونا، لثمكنا هؤلاء من السلطة، وبالتالي، لتشرعنوا الإرهاب. ساعدونا، لنكافح الإرهاب، فنحميكم وتحموننا". هذا ما يتم العمل على إشاعته، وهذا ما يريد الغرب أن يترك له الباب موارباً لابتزاز شعوب المنطقة، وهو ما يفسر من جانب آخر تصريحات وزير الخارجية الأميركي حول "ضرورة التفاوض مع النظام السوري". إلى ذلك، فإن الخلاص لن يكون إلا من خارج السياق الأميركي - الغربي، بفرض إرادة من قاموا بالثورة على خصومهم، في صراع لن يتحقّق النصر فيه، إلا بالتطرف، ليس الإسلامي بالتأكيد - هذا ما يريده الغرب -، وليس بـ "اعتدال" على الطريقة الأميركية التي تستبطن عكس ما تعلن. الخلاص بالتطرف في مشروعية إسقاط النظام لرسم نهاية، هي في الحقيقة، بداية، لإعادة التاريخ إلى مساره الصحيح.

## أبعاد صفقة صواريخ اس-٣٠٠ الروسية إلى إيران

للتدخل الإيراني السافر في المنطقة العربية، كما يجري في العراق وسوريا ولبنان، ثم أخيراً وليس آخراً في اليمن، ليست مستبعدة من المشاركة في حرب عربية - إيرانية تفرضها عوامل التوتر الراهنة في منطقة الشرق الأوسط والخليج.

فالتطورات القتالية متعددة الأدوار لدى دول مجلس التعاون، معظمها حديث ومن الجيل الرابع، وهي قادرة على شن هجمات مؤثرة بصواريخ وقنابل ذكية جو-أرض، وبإمكانها تدمير منشآت نووية ومواقع صاروخية بالستية إيرانية، على جانب كبير من الأهمية.

كما أنه من غير المستبعد، أن تنتهز إسرائيل مثل هذه الفرصة من جانبها ومن وجهة نظرها، وتستغل بيئة الحرب المحتملة، وتتسلل بطائراتها وغواصاتها إلى مواقع قاتلة لمراكز النقل الاستراتيجية في إيران، لضربها في الزمان والمكان الملائمين.

تلوح في الأفق بعض الشكوك بعد أن ذكرت وسائل إعلام اسرائيلية أنه في حال تم تسليم هذه المنظومة إلى إيران عما قريب، فإن الإيرانيين بمقدورهم التحكم بها وتشغيلها بسهولة خلال وقت قباسي قصير. حيث تتناول تحليلات استخباراتية أنه من غير المستبعد أن يكون الروس قد نقلوا بعض عناصر هذه المنظومة إلى إيران، مثل الرادارات وأجهزة التحكم والسيطرة ووسائل تحريكها ونقلها، دون تسليم منصات الإطلاق والصواريخ ذاتها. حيث أن المنصات والصواريخ هي فقط ما تنتظره قيادة الدفاعات الجوية الإيرانية، كي تستكمل تركيب ومعايرة وتشغيل بقية المكونات الأساسية لهذه المنظومة الصاروخية، وتصبح جاهزة للعمل ومواجهة التهديدات الجوية بأقصى وقت ممكن.

من الناحية التقنية، علق "رون بن يشاي"، المحلل الإسرائيلي في صحيفة "يديعوت أخرونوت" العبرية أنه من الصعب التحديد بدقة مدى تأثير منظومة اس-300 على قدرات كل من سلاح الجو الإسرائيلي والأمريكي وأسلحة الجو الغربية والعربية بشكل عام، في حال مهاجمة المنشآت النووية والعسكرية في إيران.

ذلك لأن الإعلان الروسي لم يحدد أي نموذج من نماذج منظومة اس-300 التي سوف يجري تسليمها. حيث أن بعضها قديم وبعضها الآخر متطور، وهناك نموذج غاية في التطوير والتحديث، لا يستخدمه سوى الجيش الروسي نفسه، رغم أن مدى هذه الصواريخ يبلغ حوالي 150 كلم، وتستطيع مشاغلة طائرات هجومية على ارتفاعات شاهقة.

في المحصلة النهائية تبدو صفقة الصواريخ الروسية اس-300 إلى إيران، بأنها متعددة الأبعاد، وتشمل جوانب سياسية وعسكرية واقتصادية على جانب كبير من الخطورة والأهمية لدول المنطقة ولإيران على حد سواء.

✽عميد(م) وباحث استشاري في مركز الشرق للبحوث - دبي.



### ■ موسى القلاب\*

اسرائيل من توجيه هجوم جوي ضد مواقع حيوية استراتيجية داخل إيران، ولأسباب اقتصادية ومالية مع الاعتبار أن واشنطن وتل أبيب اعترضتا على تسليم هذه الصفقة الروسية إلى إيران، فجرى تأجيلها قبل بضع سنوات.

في هذا الصدد تقول "اسرائيل" إن صفقة الصواريخ الروسية المتقدمة هي جائزة أخرى يعطيها المجتمع الدولي لإيران، إضافة إلى السلاح النووي، حيث نسي الغرب على وجه التحديد، أن إيران هي إحدى الدول المارقة والرابعة للإرهاب، ليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل على الساحة العالمية برمتها، وذلك من وجهة نظر الولايات المتحدة التي وضعت هذه التصنيفات خلال إدارات سابقة، لكن إدارة أوباما ضربت بها عرض الحائط. يبدو أن الموقف الإسرائيلي الراض صراحة لهذه الصفقة، ما زال قائماً رغم أن الرئيس الروسي "بوتين" ووزير خارجيته "لافروف" حاول طمأنة اسرائيل بأن هذه الصواريخ دفاعية وليست هجومية، ولا تؤثر على أمن اسرائيل. لقد ارتكزت وجهة النظر الروسية على أن قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1929 اقتصر على حظر بيع الأسلحة الهجومية، ولم يشمل بيع صواريخ دفاعية أرض - جو من نوع اس-300 إلى إيران.

هنالك من يرى أن تعجيل قرار تسليم هذه الصفقة إلى إيران جاء على خلفية تفاقم الأوضاع الإقليمية في منطقة الخليج، خصوصاً بعد الإعلان عن "عاصفة الحزم" العربية التي تقودها السعودية ضد الحوثيين، حلفاء إيران في اليمن.

ذلك لأن تفاقم الأوضاع واحتمالية تدخل إيران بصورة مباشرة أو غير مباشرة في اليمن أو في بعض دول مجلس التعاون كالبحرين، قد يجز المنطقة إلى مواجهة عسكرية مفتوحة، بين إيران ودول مجلس التعاون. كما أن أطرافاً عربية رافضة

أثارت صفقة صواريخ الدفاع الجوي الروسية من نوع اس-300 - إلى إيران زوبعة من التحليلات والتكهنات في أوساط المحللين الدوليين، وعلى أوسع نطاق ما يتناول الأبعاد المحتملة لهذه الخطوة الروسية مع إيران في ظل وضع إقليمي قابل للانفجار.

فمن المحللين من يرى أن هذا التوقيت جاء بعد الانتهاء من توقيع اتفاقية الإطار حول الملف النووي الإيراني، وعليه لم يعد هناك أي مبرر لتجميدها أو إلغائها من قبل روسيا.

ثمة رأي آخر يقول بأن نشر هذا النوع من الدفاعات الصاروخية الجوية، يتيح أخذ الاحتياطات اللازمة في حال قامت "اسرائيل" بعمل عسكري جوي ضد المنشآت النووية الرئيسية في إيران بهدف تعطيلها، أو تأخير عملها لأطول فترة زمنية ممكنة. بعض الآراء تقول أن اسرائيل لديها من المبررات ما يكفي لشن هجوم جوي، سواء وقعت إيران مع المجموعة الدولية 1+5 اتفاقاً نهائياً قبل نهاية يونيو القادم، أم لم توقع.

وعليه فإن الخيار العسكري ضد إيران وارد إلى حد ما، لا سيما بعد أن أعلن الجنرال "ديمبسي" بأن هذا الخيار الأمريكي موضوع على الطاولة، ولم يستبعد نهائياً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. ما أثار حفيظة الإيرانيين وجعل المرشد الأعلى "علي خامنئي" يخرج عن توازنه وصمته ويصف تصريحات المسؤول العسكري الأمريكي، بأنها: "تصريحات وقحة".

من جانب موسكو، يرى محللون روس أن بلادهم من حقها أن تبيع صواريخ إس-300 - أرض جو لإيران، بناءً على عدة مبررات، أهمها منع الغرب أو

# من «الجهاد» المصري إلى «الجهاد العالمي»

■ حكم عاقل

باتفاق أئمة المسلمين. وقتال الحاكم الكافر من الجهاد في سبيل الله ولا حجة لمن ادعى أن الجهاد لا يكون إلا مع الخليفة الممكن، فهو محجوج بإجماع الفقهاء على وجوب نصب الخليفة، وهذا لا يتم إلا بقتال الطواغيت وجاهدهم، فهم لا ينخلعون عن سلطانهم بغير قتال.

والجهاد ماض إلى قيام الساعة، فالخروج على الحكام الكفرة وخلعهم وتنصيب إمام مسلم واجب بإجماع علماء المسلمين، ولا يجب الاعتقاد أن وجود «جماعة الجهاد الإسلامي» في هذه الآونة يسقط فريضة الجهاد عن أعيان المكلفين، بل من الضروري أن ينهضوا لاستكمال حد القدرة اللازمة للإطاحة بهذا النظام الباطل. لذا يدعوا المخطوط قادة العمل الإسلامي في مصر للتفاهم حول الطرح الوارد في المخطوط بخطوطه العريضة لتتم الوحدة المرجوة، وإن وقع خلاف حول نقاط معينة، وجب الرجوع إلى قوله تعالى «فإن تنازعتهم في شيء فرددوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً»

حاول المقدم عبود الزمر اغتيال السادات مرتين وفشل، واضطر إلى الهرب من الجيش، ووجه له السادات إنذاراً في خطاب له قبل شهر من اغتياله فقال «الولد الهارب إلي سامعني أنا مش هارحمه»، لكن الزمر كان أسبق في عدم الرحمة، إذ حققت خطة الزمر التي وضعها لاغتيال السادات والسيطرة على مقاليد الحكم في مصر نجاحاً جزئياً، لكنه كان هاما للجماعة، عبر خالد الإسلامبولي في 6 أكتوبر 1981.

بدأ جهاديو مصر، بعد اغتيال السادات بالهرب من البلاد بسبب الحملة الأمنية ضدهم، كانت أفغانستان الملاذ الأكثر أمناً، والتي بدأت تتحول إلى «ساحة جهادية». وأفتى عبدالله عزام الأب الروحي للجهاد العالمي بأن الجهاد «فرض عين» على أي مسلم، إذا ما احتلت أي أرض مسلمة.

تم الإفراج عن الزمر بعد 25 يناير 2011، حيث كان يقضي حكماً بالسجن لمدة 25 عاماً عن تخطيطه لاغتيال السادات، وآخر 15 عاماً عن تأسيسه جماعة «الجهاد الإسلامي».

وأولها السلفية، التي تعني العودة إلى الكتاب والسنة وفهم السلف الصالح. والعلمية، أي الاستفادة من العلوم الواقعية النافعة للحركة الإسلامية، كالعلوم السياسية والعسكرية والاقتصادية والإدارية والتربوية.. إلخ، سواء في مرحلة التمكين للحركة أو المرحلة التي تسبقها. الانقلابية، وهي رفض كل النظم والمجتمعات الجاهلية التي تصدر عن غير الإسلام. الشمولية، فالأخذ بالإسلام وتطبيقه لا يجزأ، لذا يرفض الزمر التطبيق المشوه للشريعة الإسلامية على غرار ما حدث في السودان.

يتمسك المخطوط بأن المنهج الإسلامي هو النظام الصحيح الذي استطاع أن يوازن بين الفرد والمجتمع في الحقوق والواجبات بغير تفريط ولا إفراط، أما النظام الحاكم في مصر فقد أعرض عن الإسلام وارتدى في احضان تلك الحضارة المزعومة (الديمقراطية والاشتراكية)، فلم يزد بذلك إلا خسارة في الحياة الدنيا. وأي مشاركة في السلطة الباطلة القائمة في مصر مرفوض لعدم مشروعيتها، كالانضمام إلى الأحزاب السياسية الراهنة، أو تشكيل حزب ديني يطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية، لتتبدد مطالبه مع تصفيق الأغلبية الجاهلة في مجلس الشعب.

وللوصول إلى الأهداف المنشودة، فلا بد من عمليتين عبر مرحلتين. مرحلة البناء والتربية، ثم مرحلة الحركة القائمة على الدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهاتان العمليتان متكاملتان لا تتجزآن إذ «لا صحة للفصل بينهما على مستوى الجماعة أو القول إننا في مرحلة بناء أو تربية فقط. وإنما يكون ذلك على مستوى العضو نفسه حيث لا يدفع لقتال قبل تلقيه فنونه ولا إلى الدعوة قبيل أن يتحلى بمواصفات الداعية».

أما الجهاد، فهو ذروة سنام الإسلام، وهو فرض على الكفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقين، وقبل أن يقوم به البعض هو فرض عين. والصحة لاشتراط إذن الوالدين. ويفرض الزمر أن يكون الجهاد شرع للدفاع عن الإسلام دون ملاحقة الكفار وغزؤهم في عقرب دارهم

عبر تعريفات عامة وغامضة، حاول الرئيس المصري أنور السادات شرح سياسة الانفتاح واقناع المصريين أنها لا تتعارض مع الاشتراكية. ورغم أن ورقة تشرين الأول التي طرحها السادات في أيار العام 1974 حاولت الإيهام أنها ليست بديلاً عن سياسات مصر الاقتصادية منذ الستينات، إلا أن الأمور أخذت مساراً مختلفاً. تعاضت الفوارق الطبقية، الغزو السلمي ومرافقه من ثقافة استهلاكية، تنامي الفقر ليلبلغ عدد الأسر التي قبعت تحت خط الفقر المتعارف عليه دولياً 43.3%، ومع تفشي الفساد لم يوفر الانفتاح حتى السلطة التي انهارت هيبتها.

ومع صدور القانون رقم 43 للعام 1974، الذي نظم سياسة الانفتاح، بدت الأجواء مهيئة للعنف، الذي بدأ بحادثة الفنية العسكرية في العام 1974. وفي العام 1979 تشكلت جماعة «الجهاد الإسلامي» من ثلاث مجموعات، قاد الأولى منها محمد عبد السلام فرج وعبود الزمر، وقاد الثانية ناجح إبراهيم وكريم زهدي، والثالثة قادها الأردني سالم رحال وحل مكانه كمال السعيد حبيب.

كان سيد قطب قد أعلن أن «الجهاد عن طريق جماعة مؤمنة وجبيل قرآني هو الحل لتخليص المجتمع من حكم الطاغوت»، وستشكل هذه المقولة نقطة ارتكاز في فكر جماعة الجهاد مع توظيف واسع لأفكار ابن تيمية وشروحاتها، والتي بلورت بوضوح المخطوط الذي حدد منهج جماعة «الجهاد الإسلامي» المنسوب إلى عبود الومر أمير الجماعة، والمكتوب في العام 1986.

رأى الزمر أن الإسلام أصبح غريباً منذ سقوط الخلافة الإسلامية ونزع المسلمين لسيوفهم ليصبحوا فريسة لكل غاصب. وفي غياب شريعة الله تخبطت البشرية في مستنقعات القوانين الوضعية والأفكار العلمانية. ولا بد أن تبقى طائفة من هذه الأمة على الحق «لا يضرهم من خذلهم أو خالفهم حتى يأتي أمر الله». ويحدد المخطوط الأسس التي يرتكز عليها فكر الجماعة.



# المجتمعات العربية في مواجهة التيارات الأصولية والسلفية

د. حبيب حداد



بداية لا بد من توافق معرفي مبسط على مفهوم ودلالات كل من ظاهرة الأصولية والسلفية، حتى لا ينأى بنا الاختلاف في تفسير هذين المصطلحين اللذين تتعدد وتباينان وتقييما والمواقف إزاءهما. فهل هما صفتان لظاهرة واحدة أم أن كلاهما يعبر عن ظاهرة متميزة عن الأخرى، خاصة بعد أن شاع استخدامهما في الخطاب السياسي والإعلامي، سواء بوعي أو بغير وعي، طوال السنوات الأربع الماضية، أي منذ انطلاق الانتفاضات الشعبية العربية التي هدفت لإقامة الحياة الديمقراطية السلمية؟ وهل أن كلا منهما بالتالي يعبر عن مذهب أو تيار ديني أو فكري أو سياسي واجتماعي؟

في الأساس يدل مصطلح الأصولية fundamentalism على أنماط معينة تفكيريا وأخلاقا وسلوكا، وسواء أكانت أصولية مسيحية أم إسلامية أم في الديانات الأخرى كاليهودية والهندوسية وغيرها... وقد نشطت الأصولية المسيحية كحركة بروتستانتية ظهرت في أوائل القرن العشرين لتؤكد أن الكتاب المقدس معصوم عن الخطأ في كل ما يتعلق بمسائل العقيدة والأخلاق والسلوك الإنساني والخلق والغيب. وفي الوقت الحاضر تشهد ظاهرة الأصولية في البلدان الغربية وفي البلدان المتقدمة بصورة عامة تماوجات تتفاوت بين مد وجزر، وذلك تبعا للمسار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لكل منها، أو بتأثير بعض العوامل الخارجية الطارئة، كما في حالات الحروب والإرهاب العابر للقارات والنزوح الكثيف كما هو حاصل الآن. لكن وفي المحصلة فإن الحركات الأصولية في البلدان المتطورة تبقى حركات ثانوية محدودة الفعل والتأثير بالنسبة للتيار العام في المجتمع.

أما الأصولية الإسلامية التي شكلت تيارا دينيا وسياسيا واجتماعيا واسعا على مدار العقود الأخيرة، فقد دعت وعلت، منذ نهايات القرن التاسع عشر، إلى إرجاع البلدان الإسلامية التي يحكم معظمها بأحكام وقوانين وضعية إلى انظمة حكم تعتمد الشريعة الإسلامية، ومن ثم السعي إلى إعادة دولة الخلافة التي أنهى وجودها أتاتورك عام 1924.

إذ، شاع خلال العقود الأربعة الأخيرة استخدام هذا المصطلح في العالمين العربي والإسلامي، وفي سياق ما سمي بالصحوة الإسلامية لوصف التيارات المتشددة والمتزمتة في تفسير صحيح الدين، وفي ممارسة التدين بكيفية تكتسي طابع التشدد والجمود والتعصب الأعمى المقيت. وإذا كان مفهوم السلفية الذي اندمج مع مفهوم الأصولية في العالمين العربي والإسلامي في الخطاب العام، طوال نصف القرن الماضي، والذي كان يدعو في أساسه إلى ضرورة التمسك بصحيح الدين المتمثل بالكتاب والسنة وسيرة السلف الصالح، فقد عرف هذا التيار في داخله مروحة واسعة تتباين في نظرتها وفي موقفها من دور الدين في حياة الفرد والجماعة ومن حقوقه وواجبات الفرد المؤمن تجاه نفسه وتجاه غيره. لقد عرف التيار السلفي عبر مساره التاريخي محطات نوعية شديدة التباين والاختلاف، وإذا كانت جذور هذا التيار المعرفية والفقهية تعود إلى ابن حنبل ومن بعده ابن تيمية كمذهب موصوف بالتشدد والتزمّت وإغلاق باب الاجتهاد إلى عصرنا الراهن، حيث امتداداته في الوهابية وأبي الأعلى المودودي وسيد قطب ومعظم حركات الإسلام السياسي، إلا أن التقييم الموضوعي لدوره في الحياة العامة للمجتمعات العربية يحتم علينا أن نميز في إطاره العريض وفي سيرورة تطوره العديد من الاتجاهات التي تباينت وظائفها وأدوارها وفق

بهما في شؤون العقيدة، ويمكن الحفاظ على جوهر الدين ورسالته من جهة، وعلى كونه عاملاً هاماً في تكوين الخصوصية الوطنية. هذه هي الخطوة الأولى التي لا بد منها لمنع استخدام الدين في السياسة ومنع استخدام السياسة في الدين. لقد أدى استغلال الدين في السياسات الدنيوية التي مارستها الأنظمة السلطانية في الدولة العربية الإسلامية في العصر الوسيط إلى أن يشترع أبو الحسن الماوردي في كتابه «الأحكام السلطانية» دور الخليفة بأنه ظل الله على الأرض، وإن من أولى مهامه ترتيب أوضاع الرعية على الصورة التي يرتضيها لها أي بدل الأخذ بالقول المأثور: كما تكونون بولي عليكم، يصبح ما هو مطلوب وما هو بديل ذلك: كما بولي عليكم تكونون أنتم.

ثانياً - إن الظاهرة الأصولية أو السلفية لا تقتصر على دين أو مذهب معين، ولا على اتجاهات سياسية أو مجتمعات بعينها، ولذا فإن مفاعيل التطرف في ممارسة هذه الظاهرة لا تتوقف على شعوب بحد ذاتها، ولنتذكر في هذا الصدد حروب المائة عام في أوروبا بين الكاثوليك والبروتستانت، والصراعات الدينية داخل الهند، والأصولية اليهودية داخل إسرائيل، والأصولية المسيحية في العديد من المجتمعات الغربية، أما المجتمعات العربية التي تواجه الآن أخطار الإرهاب المدمر لحاضرها وتاريخها ومستقبلها كما هو حاصل الآن في كل من العراق وسورية ولبنان واليمن ومصر وليبيا، فمصادر هذا الإرهاب الذي تحكمت فيه آلية ردود الفعل، والذي تحول مع الأسف إلى صراع سني شيعي، لا تتوقف على طائفة معينة أو مذهب معين، هذا واقع قائم بكل ما تمثله هذه الظاهرة من أخطار جسيمة داخل الدين الواحد وداخل المجتمع نفسه وتجاه الآخر المختلف، وما يمكن أن ينشأ عنها من أيديولوجيات التكفير والتعصب والإرهاب، أو ما قد تسهم به في تغذية النزعات الداعية إلى صراع الحضارات والثقافات والأديان ومنع اتجاه الانسانية وتوقها نحو حضارة واحدة. ومع تأكيدنا على أن التيارات الأصولية وما يصدر عنها من ممارسات تمييزية وإرهابية تجاه الآخر المختلف عنها هي ظاهرة عالمية بلا جدال، ينبغي الاعتراف في الوقت نفسه أن هذه الظاهرة التي لا تتنكّل إلا حالات جزئية ومعزولة في البلدان المتقدمة هي الآن تشكل بحواضنها الاجتماعية الواسعة في بلداننا العربية والإسلامية ظاهرة خطيرة، لا بالنسبة لآمن تلك البلدان واستقرارها وتقدمها وإنما بالنسبة لوجودها بالذات. هذا الواقع يستدعي التقييم الصحيح للأسباب والجذور العميقة لظاهرة السلفية الجهادية والحركات الإرهابية حتى يمكن مواجهتها بالطريقة والأساليب المناسبة.

كل مرحلة تاريخية، وذلك منذ أن أصبح الفكر السلفي هو الفكر المهيمن والموجه للعقل العربي، منذ محنة المعتزلة، وإنهاء أي دور للفلسفة العربية بعد غياب بن رشد.

في هذا المجال علينا أن لا نغفل الدور التنويري الحضاري الذي اضطلع به العديد من رموز هذا التيار، سواء في مشرق الوطن أم في مغربه، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: رفاعة رافع الطهطاوي، وجمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، وشكيب أرسلان، وعبد العزيز الثعالبي، وعبد الحميد بن باديس، ومالك بن نبي، وعلال الفاسي، وعبد الرحمن الكواكبي، وعبدالله العلايلي، وغيرهم كثيرين. لكن التيار السلفي خلال نصف القرن الماضي، أي منذ أن حققت البلدان العربية استقلالها وتصدت لمهام الجهاد الأكبر المتمثل ببناء دول حديثة عصرية كان في المحصلة وما يزال عاملا معرقلا لصيرورة التطور المنشود، وذلك بسبب عاملين رئيسيين، هما قصور في البنية المعرفية لهذا التيار من جهة، وغياب استراتيجيات حقيقية للتنمية الشاملة والتجديد الحضاري في تلك البلدان. واليوم نشهد في كل المجتمعات العربية، وخاصة تلك التي شهدت انتفاضات شعبية تطالب بالتغيير خلال الأعوام الأربعة، طبيعة الدور السلبي ومدى التأثير الذي تمارسه جماعات التيار السلفي، والتي تصنف الآن في ثلاثة تيارات جزئية، هي التيار الدعوي، وتيار الإسلام السياسي، والتيار السلفي الجهادي الذي يعتبر المصدر الرئيس لمختلف المجموعات السلفية الإرهابية.

ومن وجهة نظرنا، فإن التعامل الواعي والناجع مع ظاهرة التيارات الأصولية والسلفية في مجتمعاتنا العربية المتطلعة نحو التحرر والتقدم ومواكبة مسيرة العصر ينبغي أن يستند إلى رؤية استراتيجية طويلة الأمد قوامها المنطلقات التالية:

أولاً - لا بد من إقرار الحقيقة الأساسية التي تعتبر قاعدة الانطلاق لكل إصلاح ديني وكل نهضة ثقافية وفكرية، وذلك بالإجابة على السؤال التالي، وهو: هل هناك شكل ما للدولة أو صيغة معينة لنظام الحكم في الإسلام؟ أي هل الإسلام دين ودولة، أم هو دين فحسب، جاء ليكمل رسالة الأديان السماوية التي سبقته ويتم مكارم الأخلاق؟. هذه هي الحقيقة الموضوعية التي لا بد من وعيها أولاً حتى يمكن فصل المجال الروحي والديني عن المجالين السياسي والاجتماعي. فإذا كان الاتفاق على هذه الحقيقة أمراً مفروغاً منه في الوعي الجماعي عندها يمكن إرساء الخطوة الأولى في تحرير العقل العربي من أغلال الماضي وقيود الفكر الغيبي، ويمكن أن يأخذ الاجتهاد والتأويل مجالهما الخاص



# عن استقلال السياسة وواقعيتها

■ د. عبدالله تركماني \*

كأن أماننا الدهر بكامله ينتظرنا، أو كأننا نعيش كل الزمان وكل المكان.

إن خطاب «إزالة إسرائيل» و «كسر إيران»، مثلاً، هو خطاب رغبوي، أكثر مما هو خطاب واقعي، وهو خطاب يعلي من شأن الإرادة على حساب موازين القوى، وهو أيضاً خطاب إنكاري، ينكر الواقع، أو يحجبه حتى لا يراه، ولا يريه للآخرين. المعنى من ذلك أن هاتين الدولتين، برغم تناقضاتهما الداخلية، والعداء لهما من محيطهما، فإنهما تبدوان، في واقع الأمر، أكثر استقراراً ونمواً وتطوراً من غيرهما. بالمقابل فإن الأوضاع العربية تتبين - يوماً بعد يوم - عن مزيد من الاضطراب والتشوه السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، ونحو مزيد من النكوص في اتجاه العصبية المذهبية والطائفية والعشائرية والعرقية، في حين تبدو سلطات أغلب الدول العربية في غربة عن مجتمعاتها، بعد أن همّشت هذه المجتمعات، وأقعدتها في زاوية بدون حراك.

على ذلك لا يمكن أن تزول إسرائيل وتُكسر إيران لمجرد أمنيات وعقليات رغبوية، حتى لو توفرت لدينا الصواريخ بعيدة المدى والطيران العسكري الحديث، بل إن هكذا خطابات وتعميمات يمكن أن تؤدي إلى إنكار ضرورة معرفتنا بالعوامل التي تضيف عليها مزيداً من القوة والاستقرار والتطور، وبالتالي مزيداً من الاستكانة إلى «انتصاراتنا» الخطابية وبلاغاتنا الكلامية.

إن مشكلة السياسة العربية تقوم، في أساسها، على عدم إعطاء النفس مساحة للتفكير العميق، وعدم وجود تعريفات دقيقة للمفاهيم التي يتداولها الناس حين يتناولون أمور السياسة. فمن أبرز مساوئ الثقافة السياسية في منطقتنا العربية توظيف المعلومات والمعطيات لتخدم أجندات سياسية وفكرية محددة، لذا لا بد من السعي للتأسيس لمعرفة موضوعية، والاشتغال على دراسات وأبحاث خارج الإسقاطات السياسية وتأثيراتها الأيديولوجية.

كاتب وباحث في الشؤون الاستراتيجية

لأن تنمّي في ذاتها خصائص الدولة الأكثر «طبيعية» في العالم الحديث، فنظامها السياسي والاجتماعي ومؤسساتها العلمية والتعليمية والقضائية، وجيشها واقتصادها، مطابق للمعايير العالمية التي تعرّف ما هو «طبيعي» وما هو، بالعكس، شاذ أو متخلف كحال مؤسساتنا ونظمنا.

وما ينبغي الاعتراف به هنا هو أنها على الأغلب، كما رأى الكاتب ماجد كيالي محقّقاً، مدينة بهذا التميّز وبالقدرة على الاستقرار والتطور، إلى طريقة إدارتها لأوضاعها ولمجتمعتها، وخصوصاً لنظامها السياسي الديمقراطي (بالنسبة لمواطنيها اليهود)، الذي يضيف عليها قوة مضافة، يجعلها قادرة على تحويل عناصر ضعفها إلى قوة، على عكس الواقع العربي الذي يعيد إنتاج علاقات الضعف والتهميش والتآكل.

قد تبدو هذه المقاربة جاحدة وفضة، لكنها تريد القول بأولوية معركة التقدم والارتقاء الحضاري على ما عداها. فلو كانت مدارسنا وجامعاتنا ذات مستوى لائق، وبرلماننا تنهض بأدوارها التمثيلية والتشريعية والرقابية، وسلطاننا القضائية تضمن العدالة للسكان بدل بيعها لمن يستطيع الشراء، ومواطنون يستطيعون انتقاد حكاهم على نحو ما غدا شأنهم في دول «طبيعية»، ولو كانت سجوننا خالية من سجناء الرأي والضمير. لو كان كل ذلك لما لاحقتنا الهزائم والانتكاسات منذ نكبة العام 1948 إلى مرحلة التشرذم التي نشهدها منذ الاحتلال الأمريكي للعراق في العام 2003، وخاصة بعد مآلات ربيع الثورات العربية.

إن من سوء حظ العرب أن إسرائيل وإيران هما الخصم الذي يقف أمامهم، يمزق وحدتهم، ويخرق خصوصيتهم، ويلتهم مواردهم، ويعبث بكرامتهم، ويهدد سيادة دولهم. كل ذلك يحدث في ظل شعارات جديدة ومفاهيم مختلفة لم يكن لهما وجود من قبل، حتى أصبح من المتعين علينا أن نخرج من دائرة العواطف والأحلام، بل والأوهام، لنرى الواقع في إطاره الزمني الصحيح بدلاً من التعامل مع ما يجري

السياسة وسيلة لا غاية، هي أداة للتفكير في صياغة الحلول المجدية للمشكلات والتحديات الداخلية والخارجية، وهي وسيلة لوضع الخطط والبرامج لتحقيق الطموحات الشعبية في حياة حرة وكريمة ومستقرة وأمنة لكل أفرادها. ومن أجل ذلك مطلوب أنسنتها، حتى تتحول الخطط والبرامج إلى واقع حقيقي معاش يلمسه الناس، عندما تتوفر لكل فرد في المجتمع فرصة للتعليم الجيد والعمل المنتج والسكن المناسب والأمن الصحي والغذاء الكافي، وبالطبع الكرامة الوطنية إزاء تدخلات أية جهات أجنبية.

وبداية لا بد من التفريق بين الواقعية كمنهج سياسي عملي، قائم على حسابات دقيقة وإدراك وفهم عميقين للمعطيات الميدانية، يرمي إلى تقليل الخسائر وتعظيم المكاسب، وإلى توظيف الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة في حل المشكلات الموجودة، وبين الواقعية التي تعني الاطمئنان للأمر الواقع، واقتدار الفاعلية، والاكتفاء بدفع بعض الضرر. وفي هذا السياق، ينبغي التفكير بواقعية في السياسة، المحلية والإقليمية والدولية معاً، فلا يمكن تجاهل أن الشحن المعنوي الذي يحشد الجماهير خارج إمكانيات الواقع طالما انتهى إلى كوارث، في الحالة العربية وغيرها.

إن الواقعية السياسية مدرسة ذات شأن في العلاقات الدولية، عليها قامت أمم وتكونت إمبراطوريات، لا تقوم على حساب ركائز القوة المادية الملموسة، العسكرية والاقتصادية والتقنية فقط، بل تمتد إلى ما تسمى «القوة الناعمة»، التي تتمثل في الحنكة الدبلوماسية لنسج علاقات وتحالفات وشراكات إقليمية ودولية تخدم السلم والأمن والتنمية، بعيداً عن استخدام الوسائل العسكرية.

إن إسرائيل، التي تدرك مأزقها الوجودي وانكشافها كدولة احتلال، تجتهد، غير مكثفة بقدراتها العسكرية،